



تساعد هذه المهنة المؤسسات على الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية، وتجنب المخالفات والغرامات القانونية. يقوم الأخصائي بمراجعة السياسات الداخلية، وضمان مطابقتها للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتغيرة.

المسارات التعليمية لدخول مجال أخصائي الامتثال القانوني

- بكالوريوس في القانون، أو إدارة الأعمال مع تركيز في التشريعات أو الحوكمة.
- شهادة أو دورة متخصصة في "الامتثال" أو "حوكمة الشركات" أو "إدارة المخاطر القانونية".

المواد الدراسية الأساسية في مجال اخصائي الامتثال القانوني

- القانون التجاري والمدني.
- الأنظمة الحكومية والتنظيمية.
- تحليل المخاطر.
- أخلاقيات العمل وحوكمة الشركات.
- مهارات التدقيق القانوني وكتابة السياسات.

مجالات العمل بعد التخرج

- الشركات الكبرى (بنوك، شركات طاقة، اتصالات).
- الشركات متعددة الجنسيات.
- الجهات الحكومية والهيئات الرقابية.
- منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية.

لمن هذه المهنة؟

- من يهتم بالتفاصيل والتشريعات.
- من لديه مهارات تحليلية قوية.
- من يحب النظام والمسؤولية القانونية.
- من يريد الجمع بين القانون وإدارة الأعمال.



المهارات المطلوبة للتميز كأخصائي امتثال قانوني

- معرفة واسعة بالقوانين المحلية والدولية.
- مهارات تحليل ومتابعة التغييرات التشريعية.
- القدرة على كتابة السياسات والإجراءات.
- التواصل الفعال مع الإدارات المختلفة.
- الدقة والسرية والموضوعية.

المهام اليومية وطبيعة العمل

- مراقبة تحديثات القوانين والأنظمة.
- فحص السياسات الداخلية للمؤسسة.
- تقديم الاستشارات القانونية الداخلية.
- إعداد تقارير امتثال دورية.
- تنظيم تدريبات للموظفين حول السلوك المهني والأنظمة.

الفروع الدراسية التي تؤهلك لأخصائي الامتثال القانوني

- الفرع الأدبي، الشرعي، التجاري.

سيناريوهات العمل

- أخصائي امتثال في بنك محلي أو دولي.
- مدقق امتثال داخلي في شركة اتصالات.
- مستشار امتثال خارجي لمنظمة غير ربحية.
- موظف حوكمة في هيئة رقابية.
- باحث قانوني متخصص في قوانين الامتثال الدولي.



أبرز المعتقدات الخاطئة عن أخصائي الامتثال القانوني

المعتقد الخاطئ	المعتقد الصحيح
هي وظيفة حكومية فقط	بل مطلوبة في القطاع الخاص بشدة خاصة في الشركات الكبرى
لا تحتاج للتحديث	العكس تماماً، قوانين الامتثال تتغير باستمرار وتتطلب متابعة دائمة
مملة وروتينية	بالعكس، فيها مسؤوليات استراتيجية وتأثير مباشر على بقاء الشركة قانونياً